الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على تبادل مذكرات بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة اليابان بخصوص تمويل مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس وعلى اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي

(2017 / 88)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 17 / 10 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية القرض،
* مذكرات التفاهم.

تاريخ انتهاء الأشغال: 04 / 01 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: حسام بونني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقررة المساعدة: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 أكتوبر 2017
جلستي اللجنة: 03 و04 جانفي 2018 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (09 مع) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 04 جانفي 2018 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر:** حسام بوننـي

أوّلا . تقديم المشروع:

وقّعت حكومة الجمهورية التونسية بتاريخ 14 جويلية 2017 مع حكومة اليابان على تبادل مذكرات بخصوص تمويل إنجاز مشروع محطة تحلية مياه البحر بصفاقس إضافة إلى اتفاقية قرض مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بمبلغ قدره ستة وثلاثين مليارا وستمائة وستة وسبعون ألف (36.676.000) يان ياباني أي ما يعادل حوالي 804 مليون دينار تونسي لتمويل مشروع إنجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس.

1) أهداف المشروع:

تشهد منطقة صفاقس الكبرى (معتمديات صفاقس المدينة، صفاقس الغربية، صفاقس الجنوبية، ساقية الداير، ساقية الزيت، طينة) المعنية بالمشروع والتي يبلغ عدد سكانها حاليا 600000 ساكنا نقصا متزايدا في المياه الصالحة للشرب وذلك نتيجة محدودية المياه الجوفية والموارد السطحية وتراجع الكميات المحولة من منظومة مياه الشمال ممّا ينجرّ عنه كذلك تراجع جودة المياه الموزعة.

الموازنة المائية:

الموارد المائية ($م^3$)		**2013**	**2020**	**2021**	**2025**	**2030**	**2035**
الموارد الحالية	مياه الشمال	83800	22000	0	0	0	0
	مياه جلمة سبيطلة	75300	64700	63500	59100	52500	43400
	مياه آبار صفاقس	42400	42400	42400	42400	42400	42400
الموارد الجملية		201500	129100	105900	101500	94900	85800
الحاجيات		185300	234500	242500	277200	328500	393600
التوازن المائي		16200	-105400	-136600	-175700	-233600	-307800

وحيث أن الموارد المائية الحالية لصفاقس الكبرى لا تستجيب لحاجياتها المائية، فإنه وجب حسب الدراسات الأولية للمشروع القيام بجملة من الأشغال وهي كالأتي:

- إنجـاز محطة لتحلية ميـاه البحر بمدينـة صفاقـس بطاقـة إنتـاج نهائيـة 200 ألف م^3 /اليوم،
- إنجاز خزانات سعيدة والقلعـة الكبرى ومحطـة لمعالجـة الميـاه بالساحـل 4م^3/ اليوم وتعزيز تحويل مياه سدود أقصى الشمال إلى الساحل وصفاقس،
- إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجهة الساحل.

ويهدف مشروع إنجاز محطة تحليـة مياه البحـر بمدينـة صفاقس إلى تعزيـز المـوارد المائيـة وتحسين نوعيتهـا وذلك عبر تحليـة ميـاه البحـر بطاقـة إنتـاج نهائيـة تقـدّر بـ 200 ألف م^3/ اليوم ذات ملوحة 0.5 غ/ل يتم خلطها مع المياه المتوفرة حاليا للوصول إلى نسبة ملوحة مياه الشرب لا تتجاوز 1.5 غ/ل.

وقد تمّ إنجاز دراسة تقنية واقتصادية أولية بواسطة هبة من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، مكّنت من تحديد الخصائص الرئيسية للمشروع.

2) مكوّنات المشروع:

- دراسة واقتناء وتركيب مكونات محطة تحلية مياه البحر بطاقة إنتاج 100 ألف م^3/اليوم في مرحلة أولى قابلة للتوسعة إلى 200 ألف م^3 في اليوم،
- اقتناء ووضع قنوات متعدد الأثلين لصرف مياه البحر،
- اقتناء ووضع قنوات متعدد الأثلين لصرف مياه الرجيع،
- بناء 5 خزانات سعة كل منها 5000 م^3 للمياه المنتجة،
- بناء وتجهيز 5 محطات لضخ المياه المنتجة،
- اقتناء ووضع قنوات من الحديد المصبوب لربط محطة التحلية بخزانات التوزيع،
- بناء خزان سعة 5000 م^3 بموقع بومرة لتعزيز طاقة الخزن وخمسة أحواض لخلط المياه المحلاة مع بقية الموارد المائية المتوفرة،
- جلب خط كهرباء جهد عالي إلى محطة التحلية،
- دراسة المؤثرات البيئية.

3) كلفة المشروع:

تقدر الكلفة الجملية للمرحلة الأولى للمشروع حسب الدراسة الأولية التي أنجزت من طرف مكتب دراسات ياباني بـ 957 مليون دينار تونسي باعتبار كل الأداءات وسعر صرف العملة للدينار تساوي 45,6 يان ياباني.

مكونات المشروع	الكلفة التقديرية للمشروع (مليون دينار)
دراسة واقتناء وتركيب مكونات محطة التحلية	501
اقتناء قنوات من الحديد المصبوب	63
اقتناء صمامات	12
وضع قنوات من الحديد المصبوب	49
بناء خزانات	5
بناء وتجهيز محطات ضخ	48
جلب خط كهرباء جهد عالي	7
احتياطي الأسعار	54
احتياطي الكميات	37
مساعدة فنية	29
اقتناء أراضي	1
المصاريف الإدارية	12
الأداء على القيمة المضافة	58
الأداءات والمعاليم الديوانية	30
الفوائد أثناء تنفيذ المشروع	49
فتح القرض	2
الكلفة الجملية (مليون دينار)	957

4) التمويل:

ـ مبلغ القرض: 36,676 مليار يان ياباني أي ما يعادل 804 مليون دينار تونسي (قيمة صرف العملة للدينار تساوي 45,6 يان ياباني)،

ـ الشروط المالية للقرض:

- نسبة الفائدة = 1,7 % بالنسبة للأشغال 0.01 % بالنسبة للإحاطة الفنية،
- فترة السّداد = 25 سنة باعتبار مدّة إمهال بـ 7 سنوات،
- مبلغ يقدّر بـ 0,2 % من جملة قيمة القرض (Front and Fee) يتم خلاصه في غضون 60 يوما من دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ ويتـم استرجـاع 0,1 % من جملة قيمة القرض في صورة احترام الجانب التونسي لآخر أجل للسحب على القرض دون طلب التمديد.

5) فترة الإنجاز: (2017 ـ 2022)

تمّ الانتهاء من الدراسة الأولية للمشروع خلال شهر سبتمبر 2015 وتمّت الموافقة على دراسة المؤثرات البيئية للمشروع من طرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط خلال شهر نوفمبر 2016 وسيتم إنجاز المشروع حسب الرزنامة التالية:

- نشر طلب العروض المتعلق بالانتقاء الأولي لاختيار القائمة المحدودة للمكاتب الاستشارية للإحاطة الفنية لإنجاز المحطة: شهر سبتمبر 2017،
- اختيار المكتب الاستشاري للإحاطة الفنية: شهر أوت 2018،
- نشر طلب العروض المتعلق بالانتقاء الأولي لاختيار القائمة المحدودة لإنجاز المحطة: شهر أوت 2017،
- اختيار القائمة المحدودة لإنجاز المحطة: شهر مارس 2018،
- طلبات العروض إنجاز المحطة واقتناء القنوات، الثلاثي الأول 2018،
- انطلاق الأشغال (وضع قنوات وهندسة مدنية) الثلاثي الثالث 2018،
- انطلاق أشغال إنجاز المحطة: شهر سبتمبر 2019،
- انطلاق مرحلة استغلال محطة التحلية: شهر مارس 2022.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 03 جانفي 2018 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية ومذكرات التفاهم التي تم تبادلها بخصوص تمويل المشروع.

وخلال النقاش، نوّه النواب بأهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز الموارد المائية وتحسين نوعيتها خاصة في ظلّ النقص الحاد للموارد المائية الذي تشهده تونس فضلا عن استنفاذ جميع إمكانيات تعبئة المياه التقليدية وضياع كميات هامّة من المياه المستعملة في الريّ. وأشادوا بالخطة الوطنية المعتمدة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في تركيز محطات لتحلية مياه البحر على غرار محطّتي جربة وقابس.

هذا وأكّد بعض النواب على النظر في إمكانية استعمال الطاقات المتجدّدة لتشغيل هذا المشروع ولو جزئيا قصد التقليص من اللجوء إلى الطاقات التقليدية حيث أنّ أغلب محطاّت تحلية مياه البحر تستهلك كميات كبيرة من الطاقة ومن الضروري ترشيد استعمالها من خلال التوجه نحو الطاقات المتجدّدة وذلك للحدّ من الكلفة الباهضة للطاقات التقليدية. وفي هذا الإطار تمت الإشارة إلى التأثير الإيجابي للطاقات المتجددة والبديلة على البيئة خاصة في ظلّ تردّي الوضع البيئي في جهة صفاقس.

غير أنّ أحد النواب، أكّد على عدم الاقتصار على استعمال الطاقات المتجدّدة في هذا المشروع وإنما توّجب أن يكون خيارا وطنيا واستراتيجيا خاصة وأنّ تونس تأخّرت في هذا المجال مقارنة بدول مجاورة.

وفي نفس السياق، تساءل أحد النواب عن مآل المياه ذات الملوحة المرتفعة والتي تفرزها عمليات التحلية واستفسر عن مخاطرها على البيئة البحرية وهل تم أخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء القيام بالدراسات حفاظا على الثروة السمكية.

كما اعتبر بعض النواب أن الشروط المالية لهذا القرض ميسرة وتفاضلية مقارنة بقروض أخرى حيث تمتدّ فترة السداد على مدى 25 سنة منها 7 سنوات إمهال وبنسبة فائدة بـ 1.7% واعتبروا الشروط تتلاءم مع مشروع تنموي.

ومن جهة أخرى أكّد أحد النواب على ضرورة الاستغلال الأفضل للتعاون المالي مع الجانب الياباني نظرا لشروطه التفاضلية وعدم تضمنه لضغوط سياسية. وأوصى بمزيد العمل لأن تكون اليابان شريكا استراتيجيا لتونس.

ثالثا. توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- مدّها بنسخة من الاتفاقية باللغة العربية،
- النظر في إمكانية استعمال الطاقات المتجدّدة لتشغيل هذا المشروع،
- وضع خطّة وطنية لاستغلال الطاقات المتجدّدة والبديلة خاصة وأنّ كلفتها ستنخفض على المدى المتوسط،
- اعتماد الحوكمة الرشيدة في تنفيذ هذا المشروع،

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
منجي الرحوي	حسام بونني